الاسرائيلية؛ ثم تخلت، بعد التوقيع، عن هذا المطلب.

(٨٨) لم تكن مصر جادة في مطالبها، في اثناء مفاوضاتها مع اسرائيل، بالاهتمام بمصير القطاع؛ فالسادات، بعد ان طرح على بيغن في العريش فكرة البدء بأن يكون القطاع رمزاً للدولة الفلسطينية، ما لبث ان اقلع عن ذلك، بعد اتهامه بأنه يعمل على تقسيم فلسطين. كما ان الرئيس مبارك، عندما عرض عليه هذا الأمر أحد المسؤولين الفلسطينيين، لم يعر القضية اهمية بالغة، واعتبر اتصاله باسرائيل بخصوصها مجرد «ارضاء ضمير». انظر المقابلة التي اجرتها مجلة «الصياد» البيروتية مع الرئيس مبارك ونقلتها **الجمهورية**، ٣/٤/١٩٨٦.

(٨٩) انظر د. سلطان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٤. وفي هذا السياق تثار مسألة حجب مصر للتسهيلات التي كانت تقدمها الى ابناء القطاع، فهل يتوجب عليها، من الناحية القانونية البحتة، ان تعاود تقديمها ؟ لو اخذنا، مثلاً، مسألة ترخيص الاقامة، وعرفنا ان معظم ابناء القطاع كان يمنح ترخيص اقامة مؤقتة، وعرفنا ان هذا النوع لا يمنح الا من قبيل التساهل من قبل الدولة، فانه لا يترتب على مصر، قانوناً، ان تستمر في منح هذه الاقامة، طالما انها تعتبر ابناء القطاع أجانب. لمزيد من التفاصيل حول شروط الاقامة انظر د. فؤاد عبدالمنعم رياض، **الوجز في الجنسية ومركز الاجانب**، القاهرة: دار النهضة، ١٩٨٤، ص ٢٧١ ـ ٢٧٦.

(٩٠) من المعروف ان الاحتلال العسكري لا يلغي السيادة وانما يحجبها، انظر د. سلطان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨٦ ـ ٧٨٧.

(٩١) راجع عواد الاسطل، «تطور الاتجاهات السياسية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٤ ـ ٣٨٥.

(٩٢) بعد زيارة السادات للقدس، ظهر اتجاه سياسي في القطاع ايد السياسة المصرية في مسعاها. وتمحور هذا الاتجاه حول الشيخ هاشم نعمان الخزندار. وبعد توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، ازداد نمو هذا الاتجاه. الا ان حملات المقاومة الفلسطينية لتصفية وجوه هذا الاتجاه، وتقييد مصر لحرية عبور ابناء القطاع اليها، الا في اضيق الحدود، حصر هذا الاتجاه في نطاق لا يذكر. انظر بهذا الخصوص كلاً من عبدالحفيظ محارب، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٦، آذار (مارس) ١٩٧٨، ص ١٦٤ ـ ١٦٥؛ ورئيف شيف، «الغام في غزة» (ملحق هآرتس، ٢٨/٢/١٩٨٠) في «اتجاهات الصحافة الاسرائيلية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨.

(٩٣) **مقابلة شخصية مع طارق البشري**، نائب رئيس مجلس الدولة المصري، في ٢٧/٣/١٩٨٦؛ وقد اصر البشري على ان مسؤولية مصر السياسية عن القطاع يجب ان لا تؤثر في اهمية البحث في مدى الالتزامات القانونية التي تتعلق باوضاع الفلسطينيين في مصر.

(٩٤) يذكر البعض ان هناك اتفاقاً سرياً، ملحقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد، خاصاً بالوضع في لبنان، يقوم على وقف التدخل الاسرائيلي في شؤون لبنان، وتعهد اسرائيل عدم القيام بأية خطوة في هذا المجال، الا بالتفاهم والتنسيق مع واشنطن، وتجريد قوات الميليشيات الفلسطينية واللبنانية، تدريجياً، من السلاح، وانشاء جيش لبناني قوي. انظر النص في الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٩٥) عواد طاهر الاسطل، «مصر والصراع العربي الاسرائيلي والمستقبل»، **البيادر السياسي** (القدس)، العدد ١٧٧، السنة الخامسة، ١٦/١١/١٩٨٥، ص ٢٦.

(٩٦) عواد طاهر الاسطل، «زيارة عرفات للقاهرة والرمال المتحركة»، **البيادر السياسي**، العدد ١٨٣، السنة الخامسة، ٢٨/١٢/١٩٨٥، ص ٣٨.